



www.sca.gov.ae

الرقم المجاني Toll Free 800722823













## مقدمة

يسعى هذا الكتيب إلى شرح أهمية حوْكمة الشركات ودورها في تنظيم العلاقة بين مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى، وذلك من خلال إرساء مجموعة من الضوابط والقواعد والمعايير التي تحدد حقوق وواجبات ومسؤوليات كل طرف بما يحقق – في النهاية – أهداف الشركة وغاياتها.

وتتمحور حوكمة الشركات حول توجيه الشركات والرقابة عليها؛ فهي تتكون من مجموعة من الضوابط والقواعد التي تضمن الانضباط المؤسسي في علاقات الشركة وإدارتها، من خلال الوقوف على مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالشركة وواجباتهم، كما أنها تراعي حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وإشرافهم ووكالتهم بغرض تحقيق استدامة الشركة.



مفهوم الحوكمة (Corporate governance) ونشأتها:

#### مفهوم الحوكمة:

تعني الحوكمة مجموعة الضوابط والمعايير والإجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة الشركة وفقاً للمعايير والأساليب العالمية، من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية للشركة بهدف حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

وفي الواقع لا يوجد تعريف جامع مانع لمصطلح الحوكمة؛ إذ تُعرِّفها مؤسسة التمويل الدولية IFC على أنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة والتحكم في أعمالها"، كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على أنها "مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة (الإدارة التنفيذية) ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح".

وبشكل عام نستطيع القول بأن الحوكمـة تعني وجـود نظـم تحكـم العلاقـات بيـن الأطراف الأساسـية في الشركة (أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمين...) بهـدف تحقيق الشـفافية، والعدالـة، ومكافحـة الفسـاد، ومنـح حـق مسـاءلة إدارة الشـركة لحمايـة المسـاهمين، والتأكـد مـن أن الشـركة تعمـل على تحقيـق أهدافهـا واسـتراتيجيتها طويلـة الأمـد.



#### نشأتها:

وعلى الرغم من أن حوكمة الشركات ترجع جذورها إلى أوائل القرن التاسع عشر إلا أن هذا المفهوم لم يبدأ بالتبلور إلا منذ قرابة ثلاثة عقود. ومما لا شك فيه أن الأحداث العالمية بدءاً من إفلاس شركة إنرون في أمريكا وتعرض شركات دولية أخرى لصعوبات مالية كبيرة بسبب الأزمة المالية العالمية واكتشاف تلاعب الشركات في قوائمها المالية أدى إلى زيادة الاهتمام العالمي بأهمية الحوكمة في الشركات، إذ أن ثروة المساهمين تعتمد بشكل كبير على الإدارة التي تضع استراتيجية الشركات ومن المحتمل أن تتعارض مصالح إدارة الشركة مع مصلحة المساهمين.

وبالتالي استدعت الخصائص التي تتميز بها الشركات المعاصرة وضع ضوابط للحوكمة، وعلى وجـه التحديد:

- ضوابط لتقييد النفوذ الذي يتمتع به كبار المساهمين على حساب صغار المساهمين.
  - ضوابط للفصل بين ملكية الشركة وإدارتها.

وقد كان ذلك مدعاة لوضع نظام رقابي يضمن لأصحاب المصالح في الشركة قيام الإدارة بمهامها على أفضل وجه، في الوقت الذي يحمي فيه هذا النظام صغار المساهمين من تسلط كبار المساهمين.

ومـن ثـم بـرزت الحوكمـة كنظـام يضبـط عمـل جميــ الأطـراف المعنيـة في الشـركـة مـن مسـاهمين وإدارة تنفيذيـة ومجلـس إدارة.



# أهداف الحوكمة:

إن وجود حوكمة رشيدة في الشركة يعني وجود إدارة فعّالة وتحكم مؤسسي جيد في الأعمال مما يقود في النهاية إلى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها وخططها الاستراتيجة، ويمكّنها من إدارة المخاطر المختلفة بكفاءة عالية، الأمر الذي يؤدي إلى تبديد قلق المستثمرين ويبعث الثقة في الشركات وفي سوق رأس المال بشكل عام، كما أنه يسهم من جانب آخر في جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية ويحد من الفساد وهروب رؤوس الأموال.

وتسعى الحوكمـة إلى تعزيـز مبـادئ الشـفافية و المسـاءلة والمسـؤولية والعدالـة، مـن خـلال وضـغ مجموعـة مـن القواعـد التي يتعيـن على الشـركات التقيـد بهـا. ولعـل أبـرز الأهـداف المرجوة من تطبيق الحوكمـة مايلى:

الشفافية: وتعني الإنفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شيئ قابلاً للتحقق والرؤية السليمة.

المساءلة: يحق للمساهمين مساءلة الإدارة التنفيذية عن أدائها بمقتضى القانون وأنظمة الحوكمة، كما تضمن المساءلة مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة ومسؤولية المجلس أمام المساهمين.



المسؤولية: بمعنى رفع الحس بالمسؤولية لدى شقي الإدارة (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية)، وأن يتصرف كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدرجة عالية من الأخلاق المهنية، كما تقر المسؤولية بالحقوق القانونية للمساهمين وتشجع التعاون بين الشركة والمساهمين في أمور كالربح وتوفير فرص العمل.

المساواة: المقصود بالمساواة هنا هو المساواة في الحقوق بين صغار المستثمرين وكبارهم، كما يقصد بها كذلك المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

ومن جانب آخر تهدف الحوكمة بصفة خاصة إلى وضع إطار عمل قانوني ونظامي فعال لتنظيم شؤون الشركة والتعامل مع حقوق جميع أصحاب المصالح وحمايتها وذلك من خلال:

- تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- تعزيز دور مجلس الإدارة واللجان والعمل على تطوير قدراتها بما يعزز من آليات صنع القرار بالشركة.
  - العمل على توفير أدوات فعالة ومتوازنـة للتعامل مع حالات تعارض المصالح.
    - تعزيز آليات المساءلة والرقابة لإدارة الشركة وموظفيها.
- العمـل على ضمـان تطبيـق آليـات فعالـة لإدارة المخاطـر والضوابـط والإجـراءات الداخليـة بالشـركـة.
  - حعم كفاءة نظام التدقيق على الشركة وأدواته.
- العمـل على رفع الوعي بممارسات الشـركات فيمـا يتعلـق بمفهـوم السـلوك المهني وتشـجيع السـلوك الأخلاقي.
- ضمان تطبيق الشركة لسياسة علاقات مستثمرين لدعم التواصل المنتظم والفعال والعادل مع المساهمين.



# أبعاد حوكمة الشركات: ا

للحوكمـة في الشركات أبعـاد مختلفـة تتكامل مع الدعائم الأساسـية في كل شـركة أو مؤسسـة ولا تنحصـر في بعـد واحـد يحـدد الربـح أو الخسـارة فقط وإنمـا هي ثلاثيـة الأبعاد تتمثـل في:

## • البعد الاقتصادى أو الاستثماري investments dimension

والذى يتضمن السياسات الاقتصادية، ودرجة المنافسة في السوق وتوفر نظام المعلومات المالية والمعلومات غير المالية التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل وإدارة المخاطر وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل.

## البعد الاجتماعي والقانوني Social & legal dimension

يحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح المختلفة من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى، وتتمثل المسؤولية الاجتماعية في حماية حقوق الأقلية وصغار المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية ويتضمن هذا البعد ما يأتي : تحديد الواجبات، وتوزيع المسؤوليات، الهيكل التنظيمي، وخطوط التفويض للسلطات، تعيين الإدارة العليا والإدارة التنفيذية. إلى جانب وضع سياسة واقتراح مبادرات تضمن التوازن بين أغراض الشركة وأغراض المجتمع بهدف النهوض بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

## environmental dimension عبياً •

يقصد به العمل على حماية البيئة من أثر إنتاج السلعة أو بيعها أو تقديم الخدمة.



# مزايا ومنافع الحوكمة:

تبيـن أن هنـاك مجموعـة مـن المزايـا والمنافع التي تعـود على كل من الشـركة والمجتمع مـن تطبيـق الحوكمة لعل مـن بينها:

- 1. تقلل كلفة رأس المال: حيث أن البنوك تمنح قروضاً ذات نسب فائدة أقل للشركات التى تطبق أنظمـة الحوكمة مقارنة بالشركات غير الملتزمـة بالحوكمة.
- 2. تحسن من سمعة الشركة: ويسهم ذلك في استقطاب الاستثمارات، إذ أن المستثمرين عادةً ينجذبون لأسهم الشركة التي تطبق أنظمة الحوكمـة باعتبارها استمار في شركة ملتزمـة وتتميـز بالشفافية.
- 3. تبني علاقات قوية بين الأطراف ذات المصلحة: يمكن أن تعمل الحوكمة على بناء علاقات مثمرة وطويلة المدى مع كل أصحاب المصلحة بما فى ذلك الدائنين والعاملين والعملاء والموردين ومجتمعهم.
- 4. تحمي حقوق المساهمين: وعلى سبيل المثال تعمل الحوكمة على دعم حق التصويت لصغار المساهمين، والتقليل من إحجام كثير من صغار المساهمين عن حضور الجمعيات العمومية للشركات مما يشكل دافعاً جيداً للحضور والتصويت على القرارات الصادرة عن الجمعيات العمومية.



- تخفف أثر المخاطر: تقلل الحوكمة من احتمالات تعرض الشركات للمخاطر المختلفة بما في ذلك تعرضها للدعاوى القانونية.
- 6. تزید السیولة: فالشركات التي تطبق أسس الحوكمة الرشیدة تتوقع تخفیض تكلفة رأسمالها، وذلك من خلال تمكنها من اجتذاب مستثمرین علی نطاق أوسع، خاصة أولئك الذین یسعون للاستثمار طویل الأجل.
- 7. تسهل عمليـة الرقابـة والإشراف على أداء الشركة: عبر تحديـد أطر الرقابـة الداخليـة وتشـكيل اللجـان المتخصصـة وتطبيـق الشـفافيـة والإفصـاح.
- 8. تعمل على استقرار أسواق المال: حيث تؤدي إلى تبديد قلق المستثمرين وتبعث الثقة في نفوسهم تجاه الشركات وسوق رأس المال عموماً.
- و. تحقيق التنمية المستدامة للبيئة والمجتمئ: تسعى الحوكمة إلى تحقيق ليس فقط المصلحة المالية لحملة الأسهم، بل مصالح كافة أصحاب المنفعة بما فيها البيئة والمجتمئ الذي تعمل فيه، ولكي تكون الشركة مسؤولة إجتماعيًا يجب عليها أن تشارك بشكل فعًال في البرامج التعليمية وأن تلتزم بحماية البيئة إلى جانب العمل وفق مبادئ الشفافية والمساءلة.



# الأطراف الرئيسية في الحوكمة:

تبرز أهمية الحوكمة من الحور الذي تقوم به في تنظيم العلاقة بين الأطراف الرئيسية بالشركة بحيث تحدد مسؤوليات كل طرف وحقوقه، بما يضمن لأصحاب المصالح في الشركة قيام الإدارة بمهامها على أفضل وجه، وتتكون الأطراف الرئيسة للشركات من:

- 1. مجلس إدارة الشركة.
- 2. الإدارة التنفيذية للشركة.
- 3. أصحاب المصالح والتي تعني كل شخص أو طرف له مصلحة مع الشركة مثل:
  - كبار المساهمين في الشركة.
  - المستثمرين المؤسساتيين.
- المساهمين الأفراد وأهمية حصولهم على معاملة عادلة من إدارة الشركة.
  - الدائنين ودورهم كمراقب خارجي للشركة.
  - العاملين في الشركة ودورهم في إنجاح الشركة.
- الجهة الرقابية الحكومة ودورها في إنشاء الإطار المؤسسي والقانوني الشامل لحوكمة الشركات.



# المبادئ الدولية للحوكمة:

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مبادئ عن حوكمة الشركات، وقد حظيت باعتراف العالم بأسره باعتبارها معايير دولية لجودة حوكمة الشركات، وقد استخدمت من قبل الحكومات وواضعي اللوائح التنظيمية والمستثمرين والشركات المساهمة سواء في الحول الأعضاء في المنظمة المذكورة أو غيرها وقد تبنت دولة الإمارات هذه المباديء في ضوابط الحوكمة الصادرة عنها، وتعمل هذه المبادئ على توفير إطار فعال لحوكمة الشركات كالآتى:

- تطوير هيكل الحوكمة، ويجب أن تتوافق قواعد الحوكمة مع القواعد المنظمة والتشريعات.
- تقسيم المسؤوليات بيـن الهيئـات الرقابيـة المختلفـة لضمـان تحقيـق الصالـح العـام،
  مـع ضـرورة أن تكـون لـدى الهيئـات الرقابيـة المـوارد اللازمـة للقيـام بواجباتهـا.

### وتشمل مبادئ الحوكمة المجالات التالية:

#### 1. حقوق المساهمين

# أولاً: الحقوق العامة

- احتفاظ الشركة بسجلات لتسجيل ملكية المساهمين تتضمن المعلومات الخاصة بمساهمتهم والتغييرات التي قد تطرأ عليها، وإمكانية الاطلاع على سجل المساهمين.
- الحصول على القوائم المالية الدورية والإطلاع على المعلومات المتعلقة بالشركة.

- المشاركة والتصويت في اجتماع الجمعية العمومية للشركة.
  - الحصول على توزيعات الأرباح السنوية للشركة.
- أولوية الاكتتاب في أي إصدارات جديدة من الأسهم للشركة قبل طرحها للمستثمرين الآخرين.
- إقامـة دعـوى قضائيـة في مواجهـة مجلـس الإدارة أو أي مـن أعضائه للمطالبـة بالتعويض عمـا لحقهـم مـن ضـرر نتيجـة مخالفـة التشـريعات النافـذة أو النظـام الأساسـي للشـركـة أو الخطـأ أو التقصيـر أو الإهمـال في إدارة الشـركـة أو إفشـاء المعلومـات ذات الطبيعـة السـريـة للشـركـة.
- طلب إجراء تدقيق على أعمال الشركة ودفاترها، والاطلاع على محاضر اجتماعات الجمعية العمومية للشركة.
- إقامـة دعـوى قضائيـة للطعـن في قانونيـة أي اجتمـاع عقدتـه الجمعيـة العموميـة أو الطعـن في القـرارات التي اتخذتهـا فيـه.

### ثانياً: الحقوق ضمن صلاحيات الجمعية العمومية للشركة:

يجب أن تتم إدارة اجتماع الجمعية العمومية بشكل يسمح للمساهمين بالمشاركة الفاعلة والتعبير عن آرائهم بحرية، والحصول على الإجابات على تساؤلاتهم وتوفر المعلومات الكافية بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم، بحيث تتيح الفرصة للمساهمين لمناقشة مجلس الإدارة في:

- أداء الشركة وخطته للفترة القادمة.
- - التجديد لمدقق الحسابات الخارجي.
  - المصادقة على القوائم المالية للشركة.
- مناقشة الوقائع الخطيرة التي تكشف أثناء الاجتماع وغير المدرجة بجدول أعمال الاجتماع.
- تعديـل عقـد التأسـيس والنظـام الأساسـي للشـركة وخصوصـاً مـا يتعلـق بتغييـر غاياتهــا الرئيسـية.
  - التصويت على الأمور المتعلقة بالشركة مثل:
- \* اندماجها أو تصفيتها، أو بيع كامل أصولها أو جـزء مهـم قـد يؤثر على تحقيق أهدافها، أوتملـك شـركة أخرى لها كليا، أو زيادة رأس مالهـا أو تخفيضه، أوإصدارها لسندات.
- \* انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو مساءلتهم، بحيث يكون الاقتراع سرياً.



#### 2. المعاملة المتكافئة للمساهمين

- توفير حقوق التصويت المتساوية لحملة الأسهم داخل كل فئة، ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم.
- يجب أن تخضع التغيرات في حقوق التصويت والتي تؤثر سلبًا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم.
- حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من جانب أو لمصلحة كبار المساهمين.
  - إزالة المعوقات الخاصة بالتصويت الإلكتروني عن بعد.

### 3. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

- يجب أن يقر الإطار الخاص بقواعد حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح على إيجاد الوظائف وتوفير الاستمرارية للشركات ذات الوضع المالي الجيد.
- يجب إعطاء الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتقاص حقوقهم.
  - يجب العمل على توفير آليات لمساهمة العاملين في إدارة الشركة.
    - يجب توفير المعلومات بشكل دوري لأصحاب المصالح.
- يجب السماح لـذوي المصالح بالاتصال بمجلس الإدارة للتعبير عـن مخاوفهم تجاه التصرفات غيـر السـليمة بمـا قـد يـؤدى للمسـاس بحقوقهـم.

## كما يجب أن يضع مجلس الإدارة سياسات وإجراءات واضحة وخطية تنظم العلاقة مع أصحاب المصالح بهدف حمايتهم وضمان حقوقهم، وتشمل بصفة خاصة ما يلى:

- قواعد السلوك المهني لمديري الشركة وموظفيها التي يتم إعدادها عملاً بالمعايير المهنية والأخلاقية الملائمة، وتنظم علاقتهم بأصحاب المصالح، شريطةأن يضع مجلس الإدارة آليات للإشراف على تنفيخ هذه القواعد والالتزام بها.
- ضمـان إبـرام معامـلات الشـركة مـَ أعضاء مجلـس الإدارة والأطـراف ذات الصلـة وفـق . شـروط مطابقـة لشـروط المعامـلات مـَ أصحـاب المصالـح دون أي تمييـز أو محابـاة.
- حصول أصحاب المصالح على المعلومات اللازمة فيما يتعلق بأنشطة الشركة لتمكينهم من أداء مهامهم. ويجب تكون هذه المعلومات صحيحة وكافية، ويتم تقديمها في الوقت المناسب وبشكل منتظم.
  - معاملة موظفى الشركة وفق مبادئ العدالة والإنصاف ودون تمييز.

#### 4. الإفصاح والشفافية

- يجب أن تضع الشركة إطار عمل وفقاً لسياسة الإفصاح المعتمدة من مجلس الإدارة لتنظيم عمليات الإفصاح وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية.
- على الشركة أن توفر المعلومات اللازمـة (المعلومات الجوهريـة التقاريـر الدوريـة) للمساهمين بصـورة سـليمة وفي الأوقـات المحــددة بمـا يمكنهـم مـن إتخـاذ قراراتهـم الإســتثمارية.
  - يجب على الشركة إعداد قوائمها المالية وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها.
- يجب أن يكون لدى الشركة لجنة تدقيق تتولى مهمة الإشراف على أعمال المحاسبة والرقابة والتدقيق في الشركة، وأن يكون غالبية أعضائها من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين كما يجب أن يكون من بين أعضائها أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية.
- يجب أن تتم عملية تدقيق حسابات الشركة من خلال مدقق حسابات خارجي مستقل لضمان الحيدة والموضوعية، وعلى الشركة أن تتخذ خطوات معقولة للتأكد من استقلالية مدقق الحسابات الخارجي، وأن تخلو كافة الأعمال التي يقوم بها من أي تعارض في المصالح.
- يجب على الشركة إستخدام موقعها الإلكتروني لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات للمساهمين.
- تقرير حوكمـة الشـركات هـو التقرير الموقع من قبل رئيس مجلس إدارة الشركـة والمقدم إلى الجهـة الرقابيـة والذي يجب أن يتضمن كافـة البيانات والمعلومات الواردة في النموذج الذي يصدر من الجهـة.



#### 4. مسؤوليات مجلس الإدارة

- يكون مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن الالتزام بتنفيذ مبادئ وقواعد الحوكمة للشركة، وتقع على عاتقه مسؤولية مراقبة تنفيذ نظام الحوكمة في الشركة وتعديله حسب الاقتضاء، ويجب أن يؤكد إطار قواعد حوكمة الشركات كذلك على استراتيجية إدارة الشركة، والرقابة الفعالة ومسؤولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين من حيث الالتزام بالقانون والتشريعات مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.

## و يجب على مجلس الإدارة القيام ببعض المهام والمسؤوليات ومنها:

- وضع استراتيجية الشركة والسياسات وخطط العمل التي تؤدي لتحقيق أهداف الشركة وتعظيم حقوق المساهمين وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.
- متابعـة قيـاس كفـاءة ممارسـة الشـركة لقواعد حوكمة الشـركات وإجـراء التعديلات عنـد الحاجـة.
- يجب أن يكون لدى الشركة نظام محكم للرقابة الداخلية يهدف إلى وضع تقييم لوسائل وإجراءات إدارة المخاطر في الشركة وتطبيق قواعد الحوكمة فيها على نحو سليم، والتحقق من التزام الشركة والعاملين فيها بأحكام القوانين والأنظمة والقرارات المعمول بها.
  - وضعَ أنظمة داخلية للأمور المالية الخاصة بالشركة.
  - توفير نظام يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.



- الرقابة على حالات تعارض المصالح الخاصة بالمديرين وأعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك سوء استخدام أصول الشركة وعمليات الأطراف المرتبطة بين مديري الشركة وعائلاتهم والشركة.
- إعداد التقارير السنوية ونصف السنوية وربع السنوية ونتائج الأعمال الأولية عن أعمال الشركة، وفقا لأحكام التشريعات النافذة على أن يتم الإعلان مسبقا عن موعد الإفصاح عن هذه البيانات المالية.
- وضع إجراءات تهـدف إلى منع الأشـخاص المطلعيـن في الشـركة مـن اسـتغلال معلومـات داخليـة سـرية لتحقيـق مكاسـب ماديـة أو معنويـة.
- يجب على مجلس الإدارة أن يقوم بالتحديد الدقيق والإفصاح عن الهدف والتشكيل وإجراءات العمل الخاصة بلجان مجلس الإدارة عند تأسيسها.
- وضعَ آليـة لاسـتقبال الشـكاوى والاقتراحـات المقدمـة مـن قبـل المسـاهمين بمـا في ذلـك اقتراحاتهـم الخاصـة بـإدراج مواضيع معينـة على جـدول أعمـال الجمعيـة العمومية، بشـكل يضمن دراسـتهـا واتخاذ القرار المناسـب بشـأنهـا خلال فترة زمنيـة محـددة.
- اعتماد أسس منح الحوافز والمكافآت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يساعد على تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها.

